اللوبي الإسرائيلي داخل أميركا: الجدل ينتفض!

محمد منصور*

نَشَرتْ مجلة London Review Of Books في ٢٦ / ٣ / ٢٠٠٦ نسخةً مختصرةً لدراسةٍ أعدّها جون ميرشايمر John Mearsheimer (مدير كليّة العلوم السياسية في جامعة شيكاغو) وستيفن والت Stephan Walt (عميدُ الشؤون الأكاديمية في كلية جون. أف. كينيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارڤارد) بعنوان: «لوبي إسرائيل وسياسة الولايات المتحدة الخارجية.» تقع الدراسة (التي نُشرتْ كاملةً على موقع هارڤرد الإلكتروني) في ٨٢ صفحةً، منها ٣٩ صفحةً للملاحظات الذيْليّة وتثبيتِ المراجع (٢١١ ملاحظة، يُذْكر فيها حوالى ٣٠٠٠ مقالة صحفية وكتاب ودراسة أكاديمية وحكومية مستمَدَّةً في معظمها من الصحافة الأميركية المؤيِّدة بغالبيّتها لإسرائيل، ومن مؤسّسات الفكر والإعلام اليهودي الأميركي، والكثير من صحافة إسرائيل ومسؤوليها، ومن مصادر لوبي إسرائيل نفسه).

تتلخَّص مقولةُ الدراسة الأساسية في أنّ لوبي إسرائيل يتحكَّم بسياسة الولايات المتحدة الخارجية ويحوِّلها إلى سياسة تَدْعم مصالحَ إسرائيل أولاً، بل إلى الدرجة التي أَضْحَتْ معه منذ العام ١٩٦٧ مُضِرَّةً بمصالح الولايات المتحدة ذاتها. وتَدْعو إلى فتح باب النقاش في هذا الموضوع، التي تؤكِّد الدراسةُ أنّ اللوبي مصمِّمٌ على إبقائه موصَداً، موظِّفًا في سبيل ذلك كلَّ وسائل الضغط على الكونغرس والإعلام والأكاديميا.

في هذا المقال نَعْرض أولاً ملخَّصًا لأبرزِ ما جاء في الدراسة المذكورة. ثم ننتقل في الأقسام اللاحقة إلى الردود الكثيرة التي أثارتْها في الولايات المتحدة وبريطانيا، مُعرِّجين بعد ذلك إلى إيجابيات الدراسة وسلبيّاتها.

---

* - ناشط فلسطيني في مجال حقوق الإنسان ومناصرة القضية الفلسطينية في الولايات المتحدة. يقيم بين لبنان وبوسطن

I ـ الدراسة: تلخيص لأهمّ نقاطها

تبدأ الدراسة بطرح السؤال التالي: لماذا تَقْبل الولاياتُ المتحدة بأن تتنازلَ عن أمنها (أو تنحِّيَه جانبًا) لتَخْدمَ مصالحَ دولةٍ أخرى؟ لكنّ الدراسة، قبل أن تجيب عن هذا السؤال، تستعرض حجمَ الدعم الأميركي لإسرائيل منذ العام ١٩٧٣ معتمدةً على سجلاّتٍ حكوميةٍ أميركيةٍ متداولة (غير سرية)، وتُوردها كالتالي:

ـ بلغت المساعداتُ المباشرةُ منذ ذلك العام (معدّلةً لتَأْخذ في الحسبان مستويات التضخُّم حتى العام ٢٠٠٣) ١٤٠مليار دولار، أو خُمْسَ مجموع مساعدات أميركا الخارجية، أيْ ما يعادل ٥٠٠ دولار لكلّ مواطن إسرائيلي سنويّاً.

ـ تقدِّم الولاياتُ المتحدةُ معاملةً خاصةً إلى إسرائيل تَسْمح لها بتسلّم معونتها المالية كاملةً في **بداية** العام المالي لتستفيدَ من الفوائد المتراكمة عليها خلاله كما تَسمح لها بأن تَصْرف ٢٥٪ من معونتها العسكرية لتطوير صناعتها الحربية وهذا كلُّه على خلاف الدول الأخرى المتلقِّية للمساعدات الأميركية؛ فهذه الدول تتسلّم حصّتها على أربع دفعات خلال السنة، كما تُلْزَمُ بصرفِ كافةِ مساعداتها العسكرية لشراءِ أسلحةٍ أميركيةِ الصنع حصرًا.

ـ مَوّلت الولاياتُ المتحدةُ بقيمة ثلاثة مليارات دولار مشروعَ تطوير طائرة ليقي الإسرائيلية وأتاحت لإسرائيل ميزةَ الحصول على أحدث التقنيات والمعدّات الأميركية، مثل طائرات F16 وهليوكوبترات Blackhawk.

ـ دَعمت الديبلوماسيةُ الأميركيةُ إسرائيلَ دعمًا مطلقًا. فاستخدمتْ مثلاً حقَّ النقض (الڤيتو) في مجلس الأمن ٣٢ مرةً منذ ١٩٨٢ لحماية إسرائيل ـ وهذا أكثرُ من المرات التي استُعملَ فيه الڤيتو من قِبل كافة الأعضاء الدائمين الآخرين مجتمعين! كما تحمي أميركا إسرائيلَ من المساءلة بشأن سلاحها النووي

ـ قَدّمت الولاياتُ المتحدةُ لإسرائيل دعمًا سياسيّاً غيرَ محدود، في مفاوضات اتفاقيات فكّ الارتباط (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) بعيْد حرب أوكتوبر، وفي كامپ دايڤيد (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩)، وأوسلو (١٩٩٣). وتَسْتشهد الدراسةُ بديبلوماسي أميركي سابق علّق على مفاوضات كامپ دايڤيد عامَ ٢٠٠٠ بالقول: «غالبًا ما كنّا نَعْمل وكأنّنا محامون عن إسرائيل!»

ـ قامت الولاياتُ المتحدة بشنّ حروبٍ **من أجل إسرائيل**، كالحرب على العراق سنة ٢٠٠٣

ثم تتصدّى الدراسةُ لأهمّ مقولات لوبي إسرائيل، وهي. ١ ـ أنّ إسرائيل تشكّل وديعةً أميركيةً إستراتيجية ٢ ـ أنّ الدعم الأميركي لإسرائيل يقوم على أسسٍ أخلاقية. ٣ ـ أنّ إسرائيل دولةٌ صغيرةٌ مطوّقةٌ بأعداء يسعَوْن إلى تدميرها ٤ ـ أنّ إسرائيل هي الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة ٥ ـ أنّ إسرائيل تحتاج إلى التأييد المطلق لأنّ اليهود عانوا الاضطهادَ عبر التاريخ، و خصوصًا إبّان المحرقة النازية. ٦ ـ أنّ تصرُّفات إسرائيل، مهما بلغتْ، تبقى أخلاقيّاً أرقى من تصرُّفات أعدائها.

ثم تسعى الدراسةُ إلى دحض هذه الحجج:

ـ لم تعد لإسرائيل القيمةُ التيْ كانت لها إبّان الحرب الباردة حين ساهمتْ في احتواء المدّ الشيوعي وهَزَمتْ حلفاءَ الاتحاد السوفياتي (سوريا ومصر سنةَ ١٩٦٧) ووَفّرتْ معلوماتٍ استخباراتيةً عن الاتحاد السوفياتي، بالرغم من الكلفة الباهظة لهذه الخدمات (حظر النفط العربي عامَ ١٩٧٣ مثلاً). وللتدليل على العبء الاستراتيجي الذي تشكّله إسرائيلُ بعد انهيار الكتلة الشيوعية، تذكِّر الدراسةُ بدور إسرائيل السلبي خلال حرب العراق الأولى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

ـ تعترض الدراسةُ على تصنيف إسرائيل حليفًا فيَ الحرب على الإرهاب، بل تذهب إلى القول إنّ إسرائيل هي أحدُ **أسباب** العداء لأميركا ـ الذي بدوره يولِّد الإرهابَ.

ـ أما عن خطر أنظمة غير ديموقراطية تَسْعى إلى تطوير أسلحةِ دمارٍ شامل، فإنّ إسرائيل بحسب الدراسة هي **حافزٌ** لهذه الدولِ للحصول على الأسلحة لأنّها (أيْ إسرائيل) تَمْتلكها وتهدِّد بها أصلاً.

ـ تَرفض الدراسةُ ادّعاءَ إسرائيل بأنّها حليفٌ مُخْلصٌ لأميركا، وتعدِّد حالاتِ التجسُّس الإسرائيلية ضدّ أميركا والأذى الذي ألحقتْه بمصالحِ أميركا

ـ بعد أن تُقرّ الدراسةُ بحقّ إسرائيل الأخلاقي في الوجود، تَرْفض تبريرَ استمرار الدعم الأميركي بمستواه الحالي مشيرةً إلى أنّ وجود دولة إسرائيل لم يكن يومًا في خطر. وتَسْتشهد الدراسةُ بمركز جافي للدراسات الإستراتيجية الذي استنتج في العام ٢٠٠٥ «أنّ إسرائيل متفوّقة استرتيجيّاً على جميع جيرانها.»

ـ أما عن ديموقراطية إسرائيل ومشاركتها القيمَ الديموقراطيةَ للولايات المتحدة، فتقول الدراسةُ إنّ ذلك لا يكفي لتبرير الدعم الأميركي. ذلك أنّ أميركا لا تَدْعم الكثيرَ من ديموقرطيات العالم، بل وتطيح ببعضها (إيران ١٩٥٣، وتشيلي١٩٧٣) وتنصِّب مكانَها ديكتاتوريات. ثم إنّ ديموقرطية الولايات المتحدة الليبرالية لا تُشْبه في شيءٍ «الديموقراطيةَ الإسرائيليةَ» التي تقوم على تعريف مواطنيها بـ «نقاوة الدم اليهودي» مستثنيةً بذلك ١,٣ مليون مواطن فلسطيني من حقوق المواطنة الكاملة

ـ تقرِّر الدراسةُ أنّ حقّ إسرائيل الأخلاقي في الوجود لا يُعْفيها من مسؤوليتها الأخلاقية عن الجرائم المرتكبة بحقّ الفلسطينيين منذ ١٩٤٨ ومن ثم فإنّ ادّعاء إسرائيل ومؤيِّديها أنّ تصرُّفات إسرائيل تبقى أكثرَ أخلاقيةً من كلّ أعدائها هو محضُ خرافة ثم تعدِّد الدراسةُ جرائمَ إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، مرورًا بتصفية مئات الأسرى المصريين عامَ ١٩٥٦، وصولاً إلى سياسة تحطيم عظام الفتيان الفلسطينيين خلال الانتفاضة الأولى وإطلاق مليون رصاصة على فلسطينيين عُزّل في الأيام

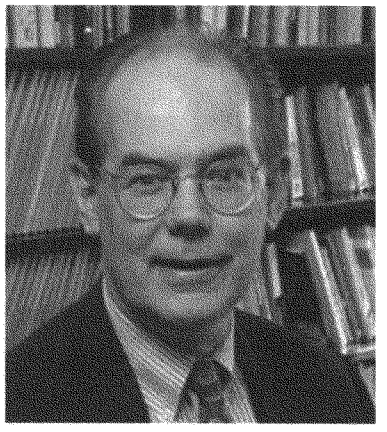

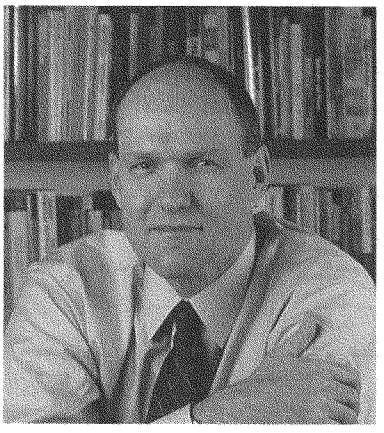

جون ميرشايْمر وستيفان والت:
حروب أميركا على العراق وسوريا
وإيران حروب إسرائيلية في الأساس

الأولى فقط من الانتفاضة الثانية. وأخيرًا تذكّر الدراسةُ بتاريخ إسرائيل الإرهابي، بما في ذلك اغتيالُ وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت عامَ ١٩٤٨، لتستنتجَ أنْ لا أساس أخلاقيّاً يُمْكنه تبريرُ مستوى الدعم الأميركي الحالي لإسرائيل.

إذن، كيف نبرِّر هذا الدعم؟ هنا تَرْسم الدراسةُ صورةً واضحةً عن لوبي إسرائيل: فهو شبكةٌ من المنظَّمات الأهلية اليهودية يَتمتّع أعضاؤها بدرجة عالية من الالتزام بقضية اسرائيل التي يشكّل «وجودُها قويةً آمنةً» القاسمَ المشترك لها، ويترجمون هذا الالتزامَ ممارسةً يوميةً (على مستوى التطوُّع، ومساندة المؤسسات الثقافية، والاتصال بوسائل الإعلام، والمشاركة في العملية السياسية مثل الترشّح في الانتخابات المحلية ..).

تقود هذه المؤسساتِ من واشنطن «مجموعةُ إيباك،» بالتنسيق مع «منظمة رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى،» وبالطبع مع سفارة إسرائيل، بل ومع حكومة إسرائيل مباشرةً. ويساند اللوبي الإسرائيليَّ تيّارُ المسيحانيين المؤمنين بانبعاث إسرائيل وتجميع اليهود في فلسطين كمقدِّمةٍ لعودة المسيح المنتظر؛ وتيّارُ المحافظين الجدد المأخوذين بقوة إسرائيل والمؤمنين بجدوى القوة المجرَّدة ضدّ كلّ مَنْ لا يُشْبههم.

وتعزو الدراسةُ نجاحَ اللوبي إلى استراتيجيتيْن فعّالتيْن: **الأولى** تتمثَّل في الضغط على أعضاء الكونغرس والحكومة عن طريق التبرُّع والتصويت وإقناع المسؤولين بأنّ تأييد إسرائيل يعود عليهم بالفائدة، خصوصًا لجهة إعادة إنتخابهم وتمويل حملاتهم. و**الثانية** عبر التأثير في الإعلام الذي يكرِّر، بغالبيته العظمى، خطابَ إسرائيل بلا تحفُّظ. وكأمثلة على نجاح الإستراتيجية الأولى تكتفي الدراسةُ بالتذكير بمصير السيناتور تشارلز بيرسي الذي دعا إلى الحوار مع منظمة التحرير، فأعلنتْ «إيباك» الحربَ عليه متوعِّدةً بإسقاطه في أولِ انتخاباتٍ يخوضها ـ وهو ما حصل عامَ ١٩٨٤ حين خسر بيرسي مقعدَه عن ولاية إيلينوي أمام مرشَّح مغمورٍ ولكنْ مدعوم من لوبي إسرائيل. وتذكّر الدراسةُ بأنّ شارون خلال إحدى زياراته لواشنطن قال: «حين يسألني الناسُ كيف يُمْكن أن يساعدوا إسرائيل، أقول لهم: ساعدوا إيباك!»

ثم تتوسّع الدراسةُ في الحديث عن تأثير اللوبي المذكور في السياسة الأميركية الخارجية ومن بين الأمثلة التي تَسْردها: نجاحه في دفع بوش إلى التراجع عن ضغطه على إسرائيل للانسحاب من المناطق الفلسطينية التي أعادت إسرائيلُ احتلالَها في نيسان ٢٠٠٢؛ فبعد أسبوع واحد من مواجهة اللوبي لبوش في الكونغرس والإعلام، بدأ الرئيسُ الأميركي يتراجع، بل صَرَّح بأنّ «شارون رجلُ سلام » وبعد ذلك بأيّام، مَنَحَ الكونغرس ٢٠٠ مليون دولار إضافية لإسرائيل لمحاربة الإرهاب. وتعلِّق الدراسةُ بالقول إنّ اللوبي لا إسرائيل هو مَنْ ربح المعركة، وتذكّر بما قاله برنت سكوكرفت (مستشار أمن قومي سابق) عامَ ٢٠٠٤: «إنّ بوش رهنُ إشارةِ خنصرِ شارون!»

كما تؤكّد الدراسةُ في هذا الصدد أنّ حرب أميركا على العراق تَهْدف، هي نفسُها، في الدرجة الأولى إلى تقوية وضع إسرائيل. وتشير إلى عدّة أدلّةٍ، منها تصريحاتُ لمعظم قياديي إسرائيل تَدْعو إلى إسقاط صدّام حسين؛ ومنها أنّ معظمَ مهندسي الحرب هم من مؤيِّدي إسرائيل، رغم أنّ أغلبيةَ الجالية اليهودية لم تؤيِّد الحرب

أما مشروعُ «الشرق الأوسط الكبير» ذاتُه، فترى الدراسة أنّه إسرائيلي من الأساس، وتعود بجذوره إلى نظرية «الاحتواء المزدوج» في عهد كلينتون، وإلى صاحبها مارتين أنديك ـ المؤيِّدِ المخلص لإسرائيل. هذه الفلسفة أدّت إلى فرض عقوبات اقتصادية على إيران عامَ ١٩٩٠، وتطوّرتْ فأنتجتْ تشريعًا من الكونغرس عامَ ١٩٩٦ بفرض عقوبات على الشركات الأميركية التي توظِّف أكثرَ من ٤٠٠ مليون دولار في كلٍّ من ليبيا وإيران. ومع نهاية التسعينيات قرَّر لوبي إسرائيل أنّ سياسة «الاحتواء المزدوج» لم تعد كافيةً، فأَضْحى تغييرُ نظام صدّام حسين ضرورةً أساسيةً لتغيير المنطقة بأكملها. وتعزو الدراسةُ هذه التغيُّرات في سياسات أميركا الخارجية إلى مجموعة من المحافظين الجدد، وإلى مفكّرين وصحفيين جُلُّهم مؤيِّدٌ لإسرائيل.

أما بالنسبة إلى سوريا، فتَرْصد الدراسةُ عددًا من تصريحات قادة إسرائيل (شارون، موفاز، .) غداةَ سقوط بغداد يَدْعون فيها إلى فرض «ضغوط قوية» على سوريا. وتَرْصد تصريحات

أيضًا لمحافظين أميركيين جدد مثل پول وولفويتز («يجب تغييرُ النظام السوري») وريتشارد پيرل («بإمكاننا أن نبعث رسالةً من كلمتين [إلى الأنظمة المعادية في الشرق الأوسط]: دورُكم قادِم!»)، وصولاً إلى سنّ الكونغرس «قانونَ محاسبةِ سوريا» المعروف. وتورد الدراسةُ عدةَ مقالات وتحاليل من مصادر مؤيِّدة لإسرائيل تَدْعو الإدارةَ الأميركيةَ إلى «إكمال المهمة،» وأنّ «إسقاط صدّام ليس كافيًا،» وأنّ «تحرير العراق أولُ معركة كبرى من أجل مستقبل الشرق الأوسط »

وتنتقل الدراسة إلى إيران، فتَذْكر سعيَ اللوبي إلى إقناع الكونغرس باستصدار قانون «دعم الحرية في إيران» لتوسيع نطاق العقوبات الحالية. وتستنتج أنّ الولايات المتحدة الأميركية تستطيع التعايشَ مع إيران نووية، كما تَفْعل مع العديد من القوى النووية الأخرى، ولكنْ إسرائيل **هي** التي لا تستطيع ذلك.

وختامًا تتساءل الدراسة: هل يُمْكن الحدُّ من نفوذ لوبي إسرائيل؟ وتجيب بأنّ ورطة أميركا في العراق تمثِّل حافزًا لأميركا لكي تعيدَ تجميلَ صورتها في العالميْن العربي والإسلامي. كما أنّ عواملَ أخرى عديدةً تساعد على توجُّهٍ كهذا، منها تورُّطُ اللوبي الإسرائيلي مؤخَّرًا بالتجسُّس على أميركا، وموتُ ياسر عرفات... وكلُّها عواملُ يجب أن تَدْفعَ بأميركا إلى رسم سياستها لتَخْدم مصالحَها أولاً، بعيدًا عن أجندة إسرائيل ولوبيها، ومن أجل تحقيق «سلام عادل» للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي يساعد على إنهاء «التطرُّف» و«نشر الديموقراطية» في المنطقة.

لكنْ تَستدرك الدراسةُ أنّ شيئًا من هذا القبيل لن يَحْصل قريبًا لأنّ اللوبي وحلفاءه المسيحيين الصهاينة لا يواجهون أيّةَ معارضةٍ جدّية، ولأنّ سياسيّي أميركا هم في قبضة التبرُّعات المالية اليهودية، ولأنّ الإعلام مايزال متعاطفًا مع إسرائيل في كلّ ما تَفْعل. وهذا الوضع مقلقٌ جداً في رأي المؤلِّفيْن، لأنّ تأثيرَ اللوبي يساعد على زيادة «خطر الإرهاب» على أميركا وحلفائها الأوروبيين، ويَمْنع حلَّ القضية الفلسطينية، ويقوّي العداءَ الإسلامي لأميركا. كما أنّ استعداءَ سوريا وإيران يَحْرم الولاياتِ المتحدةَ من مساعدتهما لها في «الحرب على الإرهاب » ثم إنّ هذا الوضع يُضِرُّ بسمعة أميركا ويعرقل مساعيَها لنشر الديموقراطية. بل إنّ استمرار اللوبي في خنق النقاش حول هذه القضايا يُضْعف الديموقراطيةَ الأميركيةَ نفسَها. وأخيرًا، فإنّ تأثير اللوبي مضرٌّ بإسرائيل أيضًا لأنّه يَمْنعها من استغلال فرصٍ قيِّمةٍ لإحلالِ السلام، ومن حمايةِ أرواحِ مواطنيها أنفسهم.

II ـ ردود الأفعال على الدراسة

أثارت الدراسةُ زوبعةً من ردود الفعل المؤيِّدة والمعارضة، امتدّت من عالم الأكاديميا الذي وصل به الاهتمامُ بالقضية إلى حدّ إجراء مسح استطلاعيّ للمختصِّين بشؤون الشرق الأوسط للوقوف على آرائهم في الدراسة،[1] لتَبْلغ قاعات الكونغرس الأميركي التي ارتفعتْ فيها أصواتٌ تطالب بالتحقيق في ما أوردتْه الدراسة من اتهاماتٍ بارتهانه إلى لوبي إسرائيل. كما تناولتِ الدراسةَ كافةُ وسائل الإعلام الأميركية. ولم يَقْتصر الأمرُ على الصحافة الأميركيةِ بل تخطّاها ليَشْمل الصحافةَ الأوروبية، وخاصةً البريطانية حيث نُشرت الدراسةُ أولَ الأمر؛ وليَشْمل كذلك صحافةَ إسرائيل، فضلاً عن اهتمام شعبي في الكيان المذكور بلَغَ المئات من التعليقات على موقع صحيفة **هارتس** مثلاً.

أ ـ في الإعلام الأميركي. تميَّزَت التغطيةُ الإعلاميةُ الأميركية للدراسة بالهجوم الشرس عليها، وعلى مؤلِّفَيْها، وعلى جامعة هارڤرد حيث يَعْمل ستيفن والت. فـ **لوس انجلوس تايمز** (ومن بعدها **فيلادلفيا إنكوايرر**) نشرتا مقالة لماكس بوت (Max Boot)، عضو «مجلس الشؤون الخارجية،» يصف فيها الدراسةَ بأنّها «غيرُ مهذَّبة ومعاديةٌ للساميّة » وفي اليوم نفسه ظَهَرتْ في **بوسطن هيرالد** مقالةٌ بعنوان «رُهاب معاداة السامية في هارڤرد.» وفي صحيفة **واشنطن پوست**، المتَّزنة عادةً، كتب إليوت كوهن (Eliot Cohen)، أستاذُ الدراسات الدولية المتقدِّمة في جامعة جونز هوپكنز، مقالةً بعنوان «نعم، إنّها معاداةُ السامية» يفتتحها كالتالي: «قلّما تَجْتذب الدراساتُ الأكاديميةُ المديحَ من العنصريين المؤمنين بتفوُّق العِرْق الأبيض. لكنّ دراسة لوبي إسرائيل فازت بتبنِّي ديڤيد ديُوكْ (David Duke) الذي اعتبرها تصديقًا لأعماله ومنها، افتراضًا، كتابُهُ: **عنصرية التفوق اليهودية**.»[2]

أما **وول ستريت جورنل** الأشدُّ تأييدًا لإسرائيل فاختارت أن تَخْلط الدراسةَ المذكورةَ بقضيةِ محاكمةٍ تجري هذا الشهرَ لموظّفين سابقين في ايپاك بتهمة التجسس على وزارة الدفاع الأميركية، وكأنّ المقصودَ تشكيكُ القارئ بنفوذ لوبي إسرائيل المطلق الذي تؤكِّده الدراسة ثم تقرِّر الصحيفة أنّ ما قام به موظّفو إيپاك لا يختلف عن عمل أيّ لوبي آخر وتَرْصد مصادرَ تقول «إنّ هناك تخوُّفًا في الكونغرس من أن تكون وزارةُ العدل الأميركية تقوم باستهداف مجموعات الضغط التي تعمل لصالح إسرائيل.»

نيويورك تايمز تجاهلت الموضوعَ كليّاً طوال أسبوعيْن، وحين قرّرتْ تغطيتَه تناولتْه على صفحات «قسم التعليم» مدفونًا في

---

١ ـ أظهر استطلاعٌ للرأي أجراه The Middle East Academic Survey Research Exposition Measure بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥، وشارك فيه ٢٣٠٠ اكاديمي في مجال دراسات الشرق الأوسط، أنّ ٤٩ / رأوا أنّ المجتمع الأكاديمي عدائيٌّ للدراسات التي تنتقد إسرائيل راجع www.irmep.org

٢ ـ ديڤيد ديوك ناشط في كو كلَكْس كلان KKK العنصرية، وعضوُ كونغرس ولاية لويزيانا سابقًا وهو معروفٌ بدفاعه عن نقاوة العرق الآريّ، وعدائه لكلّ مَنْ ليس أبيضَ ومسيحيّاً

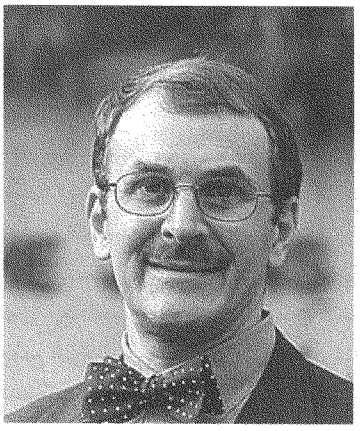

اتّهم إليوت كوهنْ دراسة «لوبي إسرائيل .» بأنّها معاديةٌ للسامية، مثل كتاب ديڤيد ديوك **عنصرية التفوق اليهودية**.

الصفحة ١٩. ولاحقًا نَشرت افتتاحيةً طويلةً للمؤرِّخ طوني جَدْت (Tony Judt) يقول فيه: «إنّ الصحافة، وبدافع الخوف، فشلتْ في مواجهةِ أفكارٍ هامةٍ تَطْرحها الدراسة.»

الصحف الأخرى الأقلّ اتِّزانًا مثل **واشنطن تايمز** و**نيويورك صَنْ** كانت أقلّ تهذيبًا، فأضافتْ إلى وصف الدراسة «بالعداء للسّامية» تشبيهَها إيّاها بـ «البَوْل» و«الأكاذيب» و«مجموعة من الأفكار الكارهة،» واتّهمتْ مؤلِّفيْها بـ «النازيين الجدد» و«الغباء» و«بأنّهما قضيا على مستقبلهما المهني.» كما وَصَفَتْ مؤيِّدي الدّراسة بـ «العنصريين والإرهابيين.»

أمّا الإعلام المرئي والمسموع فلم يكن أكثرَ تعاطفًا مع الدراسة، إذ ركّزت البرامجُ الإخباريةُ وخصوصًا التوك شوز على استضافة ديڤيد ديوك العنصري وتقديمِه في أحد البرامج على الشّكل التالي: «سيِّد ديوكْ، لطالما هُوجمتَ بسبب نشاطك العنصري المعادي لليهود وللسود. . اليومَ أنت تتّفق مع أستاذٍ من جامعة هارڤرد في المواقف. فما هو شعورك؟!»

أما المواقف المؤيِّدة للدراسة، فبالرغم من كثرتها وتنوُّع مصادرها إلاّ أنّها لم تلقَ مساحةً كافيةً في الإعلام السائد بل ظهرتْ في مطبوعات مغمورة وعلى الإنترنت بكثرة: (مثل: truthout وalternet وcounterpunch.com وantiwar.com). ومن بين المطبوعات المحدودة الانتشار والتابعة لمعاهد دراسات، نَقَل «معهدُ الدراسات العربية الأميركية» (AAI) عن العقيد لورنس ويلكرسن (Lawrence Wilkerson)، وهو مساعدُ كولن پاول وزيرِ خارجية أميركا السابق، قولَه إنّ الدراسة «وَجّهتْ إضاءاتٍ على أفكارٍ ساطعةِ الوضوح نتداولها همسًا في الزوايا، لا بصوتٍ جهيرٍ في السهرات العامّة خوفًا من أن يَسمعها أحد »

وتعلّق فيلس بَنِسْ (Phyllis Bennis)، الباحثةُ في «معهد دراسات السياسة،» بقولها: «لقد كان من المعروف أنّ الموضوع [لوبي إسرائيل] لن يناقَشَ جديّاً إذا لم يتناولْه أحدٌ من جامعة مثل هارڤرد »

وأمّا المجلة اليسارية الأكثر انتشارًا **ذا نَيْشِنْ** (The Nation) فكتبتْ في ٢٠٠٦/٥/١٥ تحليلاً موضوعيّاً عن الدراسة ومؤلِّفيْها تَرْصد فيه الظروفَ التي واكبتْ إعدادَها ونشرَها والتغطيةَ الإعلاميةَ لها، دون أن تتّخذ موقفًا مؤيِّدًا أو معارضًا واضحًا. ومن أبرز ما انفرد به هذا التحليل نقلُه على لسان بيرنارد ستاينبرغ (Bernard Steinberg)، مديرِ مركز هيلال (Hillel) نادي الطلبة اليهود في هارڤرد، «أنّ تأثير الدراسة على إيرادات هارڤرد من التبرّعات كان زلزاليّاً،» بمعنى أنّ المتبرِّعين المؤيِّدين لإسرائيل غيرُ راضين.

ب ـ في الصحافة البريطانية أَبْدت الصحافةُ البريطانية، إجمالاً، اهتمامًا بالزوبعة التي أثارتها الدراسةُ يَفوق اهتمامَها بالدراسة نفسِها. وقد تناولت القضيةَ فترةً أطولَ ممّا فعلت الصحافةُ الأميركية، ومن زوايا مختلفة ومتعدِّدة. ولعلّه يمكن تفسيرُ ذلك بأنّ الدراسة نُشرتْ في مجلةٍ بريطانيةٍ أولاً؛ ولعلاقتها بموضوع حرب العراق الوارد فيها، وللدور الخاصّ الذي لعبتْه حكومةُ بلير في شنّ هذه الحرب ثانيًا

جاءت التغطية البريطانية مشابهةً في جزءٍ منها للتغطية الأميركية التي (بالإجمال) هاجمت الدراسةَ ومعدَّيْها مستخدمةً الذرائعَ والاتهامات نفسَها مثل «السطحية» و«التحامل على إسرائيل بدوافع الكراهية والعداء للسامية» وغيرها. ولا غرابة في ذلك، إذ تعود ملكيةُ بعض هذه الصحف مثل **التايمز** وتابلويْداتٍ عدّةٍ إلى روپرت موردخ (Rupert Murdoch) ـ الناشرِ الصهيوني المعروف لكنْ بسبب تميُّز صحافة بريطانيا عن مثيلَتها الأميركية بوجودِ صحفٍ أكثرَ جديةً وموضوعيةً مثل **الغارديان** و**الفايننشال تايمز**، فقد حظيت الدراسةُ بقدرٍ جيدٍ من التغطية الحيادية والمتزنة.

الفايننشال تايمز افتتحتْ عددَها الصادر في الأول من نيسان (أبريل) بالقول: «الابتزاز الأخلاقي ـ الخوفُ من أنّ أيّ انتقاد لسياسات إسرائيل وللدعم الأميركي لها سيَجْلب الاتهامَ بالعداء للسامية ـ هو حافزٌ قويٌّ على عدم نشر انتقادات كهذه، وهو ما يؤدّي إلى خنق أيّ نقاش للموضوع في جامعات أميركا. .» وتابعتْ «إنّ الحافز اللاّشعوري للدفاع عن مبدإ المناظرة المفتوحة والتساؤل الحرّ يختفي على الأقلّ عند معظم النّخب السياسية الأميركية عندما يكون الموضوعَ سياسةُ الولايات

المتحدة تجاه إسرائيل، وبالأخصّ دورُ لوبي إسرائيل في رسم سياسة أميركا الخارجية...»

روبرت فيسك (Robert Fisk) كتب في **الغارديان** مقالةً عن الدراسة ضَمَّنَها وصفَه للقاءٍ في هارڤرد مع ستيفن والت يقول فيها إنّ المؤلِّفيْن قد «سَبَّبا أكبرَ عاصفةٍ سياسيةٍ في تاريخ أميركا الحديث حين صَرّحا ـ بما يُعتبر خارجَ الولايات المتحدة من المسلَّمات ـ بأنّ الولايات المتحدة تضع مصالحَ إسرائيل فوق مصالحها ومصالح الكثير من حلفائها، وأنّ لوبي إسرائيل يَمْنع الكونغرسَ الأميركيَّ من مجرد مناقشة الموضوع...» كما تضمّنت المقالةُ تساؤلاً للصحفي الأميركي فيليب وايس: «لماذا يحقّ لأوروبا وإسرائيل نفسها أن تُجْريا نقاشًا حرّاً حول حقوق الفلسطينيين الإنسانية، ولا يحقّ لنا **نحن** ذلك في الولايات المتحدة؟»

III ـ الدراسة: مؤلِّفاها وتوقيتها

قبل الخوض في نقاش الدراسة لا بدّ من استكشاف مؤلِّفَيْها، وحيثيّاتِ إعدادها ونشرها، وما آلت اليه من نتائج بالنسبة إلى ذيْنك المؤلِّفيْن وإلى الجدل حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية وعلاقتها بإسرائيل.

جون ميرشايْمر هو أستاذٌ جامعي ومفكّر وكاتبٌ في مجال السياسة الخارجية، وله وزنٌ مهمٌّ في مدرسة «الواقعية» للتعامل بين الدول من خلال كتبه وموقعه في جامعة شيكاغو. أَمْضى عشرَ سنوات في عداد القوات المسلَّحة الأميركية، وتخرَّج من كليّة وست پوينت العسكرية. حتى التسعينيات كان من أَخْلَصِ المدافعين عن إسرائيل لِما رأى فيها من حليفٍ في الحرب الباردة وشريكٍ ديموقراطي، وأيّدها «بدافع أخلاقي.» يقول أحدُ معارفه إنّ فهمه للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني «كان متأثِّرًا برواية ليون يوريس **الخروج** (Exodus) عن معاناة اليهود وتوْقهم إلى إنشاء وطن قوميّ لهم في فلسطين. ولكنْ بدأ فهمُه بالتغيّر مع صعود موجة المؤرِّخين الإسرائيليين الجدد (بَني موريس، آڤي شلايْم، وطوم سيغيف)، وبعد قراءته كتبَهم التي تَدْحض ادّعاءَ اليهود أنّهم ضحيةُ حربِ ١٩٤٨.»

ستيفن والت هو الآخر ينحدر من النخبة، وقد عَرَّجَ على جامعاتٍ نخبويةٍ مثل ستانفورد وبيركلي وپرنستن قبل الوصول إلى هارڤرد.

المؤلِّفان، إذًا، لا يأتيان إلى هذا النقاش من خلفيةٍ إيديولوجيةٍ يسارية معادية لسياسة أميركا الإمبريالية، ولا من خلفيةٍ معاديةٍ لإسرائيل أو متعاطفة مع قضية فلسطين، بل يأتيان من قلب المؤسسة النخبوية الحاكمة. وإنّ دراستهما والآراء البارزة فيها تاتي في سياق النزاع الفكري الذي شهدتْه إدارةُ بوش بين طرفيْن: أ) مدرسة «الواقعية» بزعامة كولن پاول ووزارة الخارجية ووكالة الـ CIA المؤمنتيْن باستعمال القوة الصاعقة في نطاق معارك **محدَّدة** لخدمة هدفٍ إستراتيجيّ واضح ثم الخروج المخطَّط له مسبَقًا كما حَصَل في حرب «تحرير الكويت.» وب) مدرسة المحافظين الجدد المعجَبين بسياسات إسرائيل الحربية **المفتوحة** ومخترعي نظرية «الفوضى الإيجابية» مثل حرب العراق الحالية. والمعلوم أنّ النزاع حُسِمَ لصالح المدرسة الثانية منذ اندلاع الحرب الأخيرة عامَ ٢٠٠٣.

أمّا عن توقيت نشر هذه الدراسة والاهتمام التي حظيتْ، به فإنّ لذلك علاقةً مباشرةً بالصعوبات التي تواجهها إدارةُ بوش في العراق حاليّاً. فكأنّ أنصارَ «مدرسة الواقعية» (التي أدارت سياسةَ أميركا الخارجية مئةَ عام) أرادت إعادةَ فتح باب التصارع الفكري الذي اضطُرّتْ إلى قبول الهزيمة فيه حين فشلتْ في إيقاف مسيرة الحرب على العراق. وفي هذا الصدد يقول ستيفن والت في مقابلة مع تلفزيون بيركلي في خريف ٢٠٠٥: «إنّ هذه [أيْ قضية لوبي إسرائيل] بالنسبة إليّ قضيةٌ تمسّ أمنَنا القومي، ويجب أن نكون قادرين على تداولها بحرية، لا الاستماع إلى صوتٍ واحدٍ فقط.» كما كتب في كتابه **ترويض القوة الأميركية** أنّ السياسة الأميركية تجاه الفلسطينيين تغذّي الإرهابَ. أما ميرشايْمر «فقد تأثّر بقوةِ اللوبي خلال مواجهة بوش لشارون في أوائل ٢٠٠٢ عندما طَلَبَ بوش انسحابًا فوريّاً لإسرائيل من مناطق للسلطة الفلسطينية أعادت احتلالَها، فرفض شارون، وتراجَعَ بوش واصفًا شارون وقتها برجل سلام. عندها راح ميرشايْمر يتذمّر إلى أحد أصدقائه من أنّ أحدًا لا يستطيع أن يَنْشر أيّ نقد لقوة اللوبي في أميركا.»[1] هكذا وُلدتْ فكرةُ الدراسة، إذ أخبره ذلك الصديق بأنّ مجلة **The Atlantic** تَبْحث عن دراسةٍ تتناول المصالحَ المشتركةَ للولايات المتحدة وإسرائيل، فطلبت المجلةُ إلى ميرشايْمر العملَ على هذا الموضوع في أواخر ٢٠٠٢. ويقول ميرشايْمر إنّه أحضر معه والت «لأنّي لا يُمْكن أن أقوم بعملٍ كهذا وحدي. إنّ المرء يَحْتاج إلى شخصيتيْن بارزتيْن لتحمُّلِ عاصفةِ النار التي ستولِّدها الدراسة ... لقد كنّا نَفْهم الثمنَ الباهظَ المتوجِّب علينا دفعُه. كلانا أدرك قبل الشروع في كتابة الدراسة أنّ فرصَ حصولنا على وظائف إدارية عالية في الأكاديميا أو مراكزِ صنع القرار في واشنطن سوف تدمَّر!»

بعد أن تسلّمت **الأطلنطي** الدراسةَ عامَ ٢٠٠٤ طلبتْ إعادةَ كتابتها. وفي أوائل ٢٠٠٥ رَفضت النسخةَ الجديدةَ دون إعطاء الأسباب، وهو ما يفسِّره ميرشايْمر بأنّ المجلة أرادت دراسةً تحليليةً من دون آراء قوية. فزادت قناعتُه باستحالة نشرها في الولايات المتحدة إلى أن تلقّفتْ مجلة **لندن لمراجعة الكتب** (LRB) الدراسةَ ونشرتْها في ٢٠٠٦/٣/٢٦.

---

١ ـ Philip Weiss, **The Nation**, May 15, 2006.

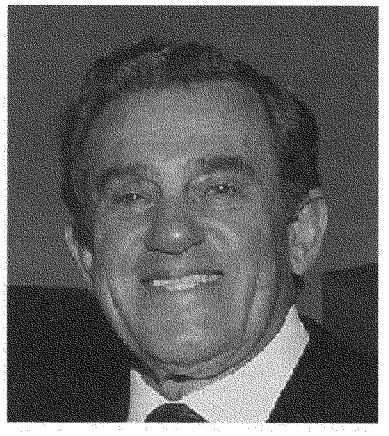

اتّصل روبرت بالفر بجامعة هارڤرد، وهو متبرِّع لها بمبلغ ٧،٥ مليون دولار لتأسيس كرسيّ يتبوّأه والت، وطلب منها عدم السماح له باستعمال اسمه لترويج دراسته.

IV ـ جديدُ الدراسة

لكنْ ما الجديد الذي جاءت به هذه الدراسة؟ وما سببُ كلّ هذا الضجيج؟ في الواقع، لا شيء جديدًا في الدراسة. ومزاياها الوحيدة ثلاثة:

أ ـ أنّها تَحْمل توقيعَ عميدٍ من جامعة هارڤرد.

ب ـ أنّها قالت علانيةً ما لم يجرؤ على قوله أيُّ سياسي أو أكاديمي من صلب المؤسسة السياسية أو الأكاديمية، مع أنّ الكثيرين منهم يؤْمنون بما قاله هذان الأكاديميان الشجاعان. فالدراسة تقول ما يعرفه الكثيرون من أنّ لوبي إسرائيل يَحْرم أيّ نقاشٍ علنيّ وحرّ في الولايات المتحدة حول سياسة هذه الأخيرة في الشرق الأوسط، وأنّ هذه السياسة تجاه إسرئيل تؤْذي المصالح الأميركية خصوصًا في العالمَيْن العربي والإسلامي. أما شجاعتُهما فمردُّها الى معرفتهما المسبَّقة بأنّ مستقبلهَما المهني قد دَخَلَ حيّزَ المجهول إنْ لم يكن المنتهي. وها هو والت «يستقيل» من منصبه كعميد في هارڤرد، كما يقول في مقابلته مع روبرت فيسك، وسيَأْخذ إجازةً مفتوحةً، مع أنّ جستن ريموندو كتب على موقع Antiwar.com أنّ والت **أُجبر** على التنحّي عن منصبه بعد أن اتّصل متبرِّعٌ كبيرٌ بهارڤرد يُدعى روبرت بالفِرْ (Robert Belfer) كان قد تبرَّع عام ١٩٩٧ بملبغ ٧،٥ مليون دولار لتأسيس الكرسي الذي يتبوّأه والت في مركز العلوم والعلاقات الدولية في كلية كينيدي للدراسات الحكومية وطَلَبَ من هارڤرد عدمَ السماح لوالت باستعمال اسمه للترويج للدراسة ـ وهذا ما حدا بهارڤرد إلى سحب شعارها من على صفحات الدراسة!

ج ـ حجمُ وقوةُ الملاحظات الذيلية، وكميةُ تثبيت المراجع. فمن النادر جدّاً أن يَبْلغ حجمُ الملاحظات والمراجع ما يقارب حجمَ الدراسةِ نفسها، وهو ما يدلّ على حرص المؤلفيْن الشديد على توثيقِ كلّ ما ورد في الدراسة تحسُّبًا للهجوم. ولافتٌ أيضًا حجمُ المصادر الإسرائيلية واليهودية الأميركية، وصحافةِ التيار السائد المؤيِّدة بغالبيتها لإسرائيل، تحسُّبًا أيضًا للهجوم المضادّ.

V ـ سلبيات الدراسة

يبدو جليّاً من حجم التغطية الإعلامية، وما حلّ بأحدِ معدَّي الدراسة، أنّ مقولتها الأولى عن جبروت لوبي إسرائيل صحيحٌ تمامًا. فحتى الردود المهاجمة للدراسة لم تتجرَّأْ على الاعتراض على توصيف اللوبي بالقويّ والمؤثِّر، لذا اختبأتْ وراء الشتائم والتشكيك بالدوافع لا بالوقائع والأرقام ـ فالكلّ يَعْلم أنّ هذه الأخيرة موثّقة تمامًا في الدراسة. وإنْ كان من عيبٍ في الدراسة فهو أنّها لم تتوسّعْ في تحليلِ أسبابِ النفوذ والتأثير البالغيْن للوبي بما يتجاوز «إيپاك» والإعلامَ المؤيِّدَ لإسرائيل ـ وهذا ما قد يعوِّق مواجهةَ اللوبي، ذلك أنّ صناعة الرأي تتعدّى افتتاحيات الصحف الكبرى. (وإذا كان لي أن أتحدّث من خبرتي الشخصية كناشطٍ عربيّ في الولايات المتحدة طوالَ أعوام، فإنّني أقول إنّ **النشاطية العالية** لأبناء الجالية اليهودية في أميركا تَلْعب دورًا قد يكون أهمَّ بكثير من أيّ نشاطٍ ينطلق من العاصمة واشنطن. ففي مناسبةِ عرضِ فيلمٍ فلسطيني في أحد المتاحف الصغيرة في مدينة بوسطن مَثلاً، ضَغَطَ أحدُ أعضاء مجلس إدارة المتحف على بقية الأعضاء ليطالبوا بتشكيل لجنة يكون في عدادها موالون لإسرائيل، لمناقشة الفيلم مع المخرج بعد عرضه. بالطبع لم يتصرَّف ذلك الشخصُ بإيعازٍ من إيپاك، لكنّه تسبَّب بإلغاء عرض الفيلم، ومَنَعَ إيصالَ الصوت الفلسطيني إلى قطاع مهمّ من الرأي العامّ المثقف. وفي الأسبوع الماضي، وفي كليّة صغيرة في ضواحي بوسطن، أُلغي معرضُ رسوم لأطفالٍ فلسطينيين بسبب اتّصال من أحد المتبرِّعين للكليّة).

ثم إنّ الدراسة لا تتطرّق إلى تأثير الرواية التوراتية[1] في ضمير الأميركي العادي، ولا إلى تقارب الخطاب التأريخي لتاسيس كلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا إلى المفاهيم المشتركة مثل «أرض الميعاد» (Promised Land) و«القدر المحتوم» (Manifest Destiny) ووقْع ذلك كلِّه على المواطن الأميركي البعيد عن تأثيرات اللوبي المباشرة. (في إحدى

١ ـ Anthony Lang, "Almighty Decisions Made One Sunday," **Times Higher Education Supplement**, April 7, 2006.

المناظرات اقترب منّي رجلٌ مُسِنّ متأثّرًا بمعاناة الشعب الفلسطيني ليسأل: «إنّي أتعاطف مع شعبكم لما يعانيه. لكنْ ألمْ يَعِدِ الربُّ بني إسرائيل بفلسطين عندما حرَّرهم من نير فرعون؟!» وفي ندوة أخرى تساءل أحدُ المواطنين الجنوبيين البسطاء: «لو توجّبَ على إسرائيل الرحيلُ عن أراضيكم، ألا يعني ذلك أنّ علينا **نحن** أن نَرْحل عن هذه الأرض ونتركَها لأبنائها الأصليين من الهنود الحمر؟!»)

يدور النقاشُ الجدي حول النقطة المركزية الثانية الواردة في الدراسة، وهي أنّ إسرائيل واللوبي المؤيِّد لها يُضرّان بالمصالح الأميركية ويُجْبران الولايات المتحدة على انتهاج سياسات لا تَخْدم مصالحها. ويتصدَّر هذه المقارعة كاتبان يعبِّران بجدارة عن وجهتَي نظر متعارضتيْن، وهما دجف بلانكفورت (Jeff Blankfort) وجوزيف مسعد. يتقاطع مع طرح الأول جيمس پيتراس (James Petras)، الناشط في حركة معارضة الحرب؛ ويتقاطع مع طرح الثاني نعوم تشومسكي (Noam Chomsky)، أستاذُ اللسانيات في جامعة MIT ومفكّرٌ مناهضٌ لسياسة أميركا الخارجية.

أ ـ **جوزيف مَسْعد**. هو أستاذُ السياسات العربية المعاصرة في جامعة كولومبيا، وصديقٌ للراحل إدوارد سعيد، ومثقفٌ مناصرٌ لقضية فلسطين.[1] وقد نَشَرَتْ مقالتَه «إنّها سياسات الولايات المتحدة التي تُلْهب العالَمَ العربي: لَوْمُ لوبي إسرائيل» **أسبوعيةُ الأهرام الدولي** الناطقةُ بالإنجليزية في ٢٣ مارس ٢٠٠٦. الجدير ذكرُه أنّ مَسْعد سَبَقَ أن تعرَّضَ لحملات إساءة شرسة من أدوات لوبي إسرائيل، وخصوصًا خلال السنوات القليلة الماضية، تَسْعى إلى طَرْده من وظيفته باستعمال كافة الأساليب وأرخصها: بدءًا بالضغط من قِبل المتبرِّعين للجامعة، وصولاً إلى اتّهامه بإساءة التعامل مع الطلبة اليهود، وغير ذلك من التهم التي أَظْهر تحقيقٌ من طرف الجامعة عدمَ صحّتها، فاحتفظ بوظيفته، فيما تواصلت الضغوط.

يتصدّى مسعد في مقالته لفكرة أنّ لوبي إسرئيل هو المسؤولُ عن سياسات الولايات المتحدة الشرق أوسطية، وإنْ كان لا يُنْكر نفوذَ اللوبي طبعًا. ويَرْتكز رفضُ مسعد لهذه الفكرة على الأمور التالية:

١ ـ إنّ مروِّجي هذه الفكرة من المفكّرين الأميركيين المحافظين والليبراليين يتبنَّوْن مقولةَ «لوبي إسرائيل» بدافع عجزهم عن تغيير مسار سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهم غالبًا ما يصرِّحون بهذا الموقف **بعد** إنهاء خدمتهم الرسمية. أمّا الأنظمة العربية الموالية لواشنطن، والكثيرُ من المثقفين العرب، فتحلو لها ولهم فكرةُ أنّه «لولا إسرائيل ولوبيها لكانت الولاياتُ المتحدةُ صديقةً للفلسطينيين والعرب . .» وذلك لتبرير استمرار علاقة تلك الأنظمة بواشنطن

٢ ـ إنّ سياسات واشنطن في الشرق الأوسط متناغمةٌ مع سياساتها في **بقية مناطق العالم**. فمنذ بداية القرن العشرين، تدخّلت الولاياتُ المتحدة في ١٠٣ بلدان إمّا عن طريق الانقلابات العسكرية أو الاجتياح المباشر من أجل الهدف الإمبريالي نفسه، أي التحكُّم بموارد تلك البلدان أو في سياق الحرب الباردة. فهل كان غزوُ غواتيمالا عامَ ١٩٥٤ مثلاً، وهو الهادفُ إلى احتكار شركة أميركية لزراعة الموز في ذلك البلَد، بتأثيرٍ من لوبي إسرائيل؟ والسؤال نفسُه ينطبق على الانقلابات الأميركية ضدّ أنظمة وطنية ـ من اندونيسيا سوكارنو إلى تشيلي اللّنْدي. فلماذا تحتاج الولاياتُ المتحدةُ مساعدةً من لوبي إسرائيل عندما تَفْعل الشيءَ نفسَه في المنطقة العربية؟ وللذين يتوهّمون أنّ الولايات المتحدة كانت ستساند قضيةَ فلسطين لولا قوةُ لوبي إسرائيل، يتساءل مسعد. «متى، وفي أيّ سياق، دَعمت الحكومةُ الأميركيةُ قضايا التحرر الوطني في العالم؟!»

٣ ـ يوافق مسعد القائلين بأنّ «سياسات الولايات المتحدة تجاه العالم العربي أكثرُ تطرُّفًا من سياساتها تجاه بقاع أخرى من العالم.» لكنّه يجادل بأنّ ذلك التطرُّف لا يتعارض والسياسةَ الأميركيةَ العامةَ من حيث الجوهر، وأنّه عائدٌ إلى مركزية دور إسرائيل في **سياق** السياسة الأميركية لا بالتناقض معها.

٤ ـ يُقرّ مسعد بقوة اللوبي، ولكنّه يتساءل تساؤُلَ العارف هل يُمْكن للوبي إسرائيل أن يتمتّع بهذا النفوذ لو كانت إسرائيلُ دولةً شيوعيةً مثلاً، أو لو عارضتْ مصالحَ الولايات المتحدة حول العالم؟

٥ ـ يتناول مسعد ادّعاءَ أنصار مقولة اللوبي أنّ دعم الولايات المتحدة المطلق لإسرائيل مُكْلف جدّاً لأنّه يولِّد الكرهَ لأميركا، ويُنتج تغطيةً إعلامية سلبية لها، ويخسِّرها حلفاءَ مهمّين في المنطقة، ويَحْرمها فرصَ استثمار، ويُضْعف حلفاءها. فيقول إنّ الولايات المتحدة استطاعت أن تكون الداعمَ الأكبرَ لإسرائيل من **دون** أن تَخْسر تحالفَها الاستراتيجي مع الدكتاتوريات العربية. وأمّا عن الاستثمار فإنّ الشركات الأميركية لها الوجودُ الأكبرُ في الأسواق العربية. وإعلاميّاً، يحتفي جيشٌ كاملٌ من الصحف العربية ومحطّات التلفزة والفضائيات بالولايات المتحدة وثقافتها

٦ ـ وأخيرًا، يعترض مسعد على اتّهام أنصار فكرة اللوبي لإسرائيل «بأنّها تكلِّف الولاياتِ المتحدةَ أكثرَ ممّا تقدِّمه لها من خدمات،» فيعدِّد الخدمات التي تؤدّيها إسرائيلُ بفعالية عالية. من دورها في دَعْم جنوب أفريقيا العنصرية وتايوان، إلى تحويل السلاح إلى دكتاتوريات أميركا الوسطى في السبعينيات، والتدخُّلِ في دولٍ عربيةٍ عدة مثل لبنان والعراق والسودان...

---

١ ـ سبق لمجلة الآداب أن نَشَرَتْ لمسعد أبحاثًا خاصّةً بالمجلّة تُمْكن مراجعتُها ضمن العددَيْن ٦/٥ و٨/٧ لعام ٢٠٠٢، والعدد ١٢/١١ لعام ٢٠٠٣ (الآداب)

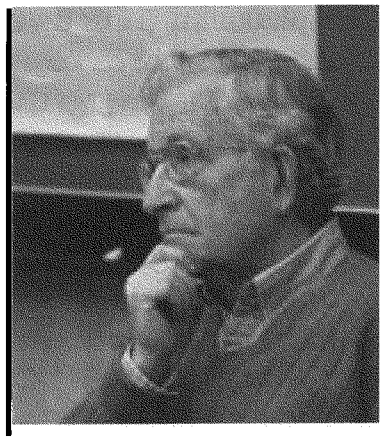

يتصدّر مقارعةَ الدراسة كُلٌّ من نومْ تشومسكي وجوزيف مسعد.

ويَخْتم مسعد بالسؤال. «ما الذي كان سيتغيَّر في سياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط لو لم تكن إسرائيل قائمةً، بما في ذلك لوبيها القويُّ؟» ويجيب باختصار: «التفاصيلُ والحدّة، لا الاتجاهُ أو المحتوى أو تأثيرُ السياسات.»

ب ـ نومْ تشومسكي. يتقاطع تشومسكي مع مسعد في اعتقاده أنّ اللوبي وإسرائيل هما اللذان يَخْدمان مصالحَ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لا العكس ـ وهي مصالحُ مطابقةٌ هنا لمصالحها في بقية أنحاء العالم وعن الضرر الذي يُلْحقه اللوبي بمصالح الولايات المتحدة يتساءل تشومسكي: «أيّة مصالح؟ شركات النفط؟» مشيرًا إلى أنّ شركات النفط الأميركية جَنَتْ خلال العقود الستة الماضية أرباحًا تَفُوق الخيالَ، وخصوصًا من بقرة الشرق الأوسط الحلوب. ويؤكّد تشومسكي أنّ تبنّي الولايات المتحدة لإسرائيل بدأ عندما حَطّمت الحركةَ الوطنيةَ العربيةَ بزعامة عبد الناصر عام ١٩٦٧، وأثبتتْ تكهُّناتُ الاستخبارات الأميركية منذ سنة ١٩٥٨ أنّ أفضل مواجهةٍ لحركات التحرُّر الوطني العربية هو دعمُ إسرائيل كقاعدة أميركية يُعتمدُ عليها في المنطقة بالإضافة إلى تركيا ـ «التي دخلتْ في علاقة وثيقة مع إسرائيل في ذلك العام» ـ وهو التوقيت نفسُه الذي انطلق فيه لوبي إسرائيل.

ويردّ تشومسكي على ادّعاء الدراسة بأنّ إسرائيل تتجسّس ضدّ الولايات المتحدة، وأنّها حاولتْ بيعَ أسلحةٍ للصين خلافًا لإرادة أميركا، فيذكّر بأنّ هذه الأخيرة أمَرَتْ إسرائيل بوقف صفقة الأسلحة، فامتثلتْ كما يَسْتحضر تشومسكي اجتياحَ إسرائيل للبنان عامَ ١٩٨٢، فيقول: صحيح أنّ إدارة ريغان أيّدتْ آنذاك تدميرَ منظمة التحرير لأنّه يَخْدم مصالحَها، لكنْ عندما بلغتْ وحشيةُ القصف الإسرائيلي لبيروت مداها وبدا أنّ ذلك يهدِّد المصالحَ الأميركيةَ، أمر الرئيسُ الأميركي بالانسحاب الإسرائيلي، وتدخّلت الولاياتُ المتحدةُ لتَقْطف نتائجَ الاجتياح بتوقيع اتفاق ١٧ أيار بين لبنان وإسرائيل.

ج ـ دجف بلانكفورت. أمّا المؤيدون للدراسة والمدافعون عمّا جاء فيها فَهُمْ كُثُر، ومن أبرزهم دجف بلانكفورت، وهو محرِّرٌ سابقٌ لنشرة **العمل** (مجلة تعنى بشؤون العمّال وحقوقهم) وناشطٌ مناصرٌ لفلسطين ومناهضٌ للحرب على العراق. كتب بلانكفورت مقالتيْن طويلتيْن ينتقد فيهما المعارضيْن الرئيسيْن لدراسة ميرشايْمر ـ والت: نوم تشومسكي وجوزيف مسعد المقالة الأولى بعنوان «تطويق الأضرار. نوم تشومسكي والصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني» نُشرتْ على موقع left-curve.com ، وهي من ٢٤ صفحة ويؤرِّخ فيها لنشاط تشومسكي على مدار ثلاثة عقود، مُظْهرًا بعضَ التناقض في مواقف تشومسكي ـ كتأييده لفرض العقوبات الاقتصادية والمقاطعة على نظام جنوب إفريقيا العنصري ومعارضته لفرض العقوبات **نفسها** على إسرائيل!* ويذهب بلانكفورت إلى أنّ معارضة تشومسكي لِما جاء في الدراسة تأتي في سياق سعيه إلى حماية إسرائيل من أذى المعارضة الحقيقية كالعقوبات الاقتصادية، ويتّهمه بمحاولة إجهاض حركة مقاطعة إسرائيل أكاديميّاً واقتصاديّاً، وحصْرِ مناهضة إسرائيل في إجبارها على إنهاء الاحتلال لأراضي الـ ٦٧ الفلسطينية دون المساس **بجوهر** وجودها كدولة يهودية.(١)

يقدِّم بلانكفورت مداخلةً متماسكةً ومنطقيةً في رأيي، يتخلَّلها نبشٌ لتاريخ تشومسكي الذي قضى فترةً من شبابه في كيبوتز إسرائيلي متأثِّرًا بمقولات الصهيونية المبكّرة غير أنّ بلانكفورت، وإنْ نَجَحَ في وضع علامةِ سؤالٍ حول نوايا تشومسكي من

---

* ـ تعليق رئيس تحرير الآداب. في دردشة جَرَتْ بيني وبين المثقف الكبير تشومسكي في بيروت، أكّد لي أنّه يؤيِّد المقاطعةَ ضدّ إسرائيل وضدّ الشركات الداعمة لها، لكنّه ضدّ المقاطعة **الأكاديمية** لها (س إ)

١ ـ تَجْدر الإشارةُ إلى وجود قطاع مهمّ من المناصرين لقضية فلسطين من اليساريين والليبراليين الأميركيين، وبينهم الكثيرُ من اليهود، ممن يؤْمنون بـ «إنقاذ إسرائيل من ورطتها عن طريق التخلّي عن الضفة وغزة ـ وهو ما سيَضْمن في رأيهم «سلامةَ إسرائيل اليهودية الديموقراطية»

اعتراضه على دراسة «لوبي إسرائيل،» إلاّ أنّه لم يُسْهم كثيرًا في مقارعة ما يقوله تشومسكي عن الدراسة نفسها [1]

أمّا مقالة بلانكفورت الثانية، المنشورة بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١١ على موقع dissidentvoice.org، فجاءت في ١٩ صفحة وتَحْمل عنوان «نعم، اللوم على اللوبي» ردّاً على مَسْعد. وفيها يكرِّر ما جاء في الدراسة نفسها من قبيل أنّ إسرائيل مُكْلفة أكثرَ من فائدتها لصالح أميركا. ثم يفنِّد بلانكفورت ردّه على مسعد نقطةً نقطةً، لكنّه يقدِّم الكثيرَ من الأسئلة البلاغية والقليلَ من المقارعة لمقولات مَسْعد الجوهرية. وبعد أن يندهش لانتقاد مَسْعد للدراسة لكون هذا الأخير تعرَّضَ لحملةٍ شعواء من قبل اللوبي، يتساءل: «أيّةُ اقتصاديات عربية تتحكّم فيها الولاياتُ المتحدة؟ ما هي في نظر مَسْعد إستراتيجيةُ الولايات المتحدة العامة في الشرق الأوسط؟ ألا يسبِّب دعمُ الولايات المتحدة لإسرائيل استهدافَها بهجماتٍ إرهابية؟ في أيّ عالمٍ يعيش مَسْعد؟»

ويوافق بلانكفورت مَسْعدًا في أنّ سياسات الولايات المتحدة إمبريالية وعدائية لتحرُّر الشعوب بغضّ النظر عن نشاط لوبي إسرائيل، غير أنّه يضيف أنّ اللوبي «يساهم في دفع أَجَنْدة الولايات المتحدة، قُدُمًا.» ويقول إنّ مؤلِّفَي الدراسة لا يبرِّئان الولايات المتحدة لكنّه يزيد أنّه من دون اللوبي كان بإمكان بلاده أن تنفِّذ سياساتِها من **دون** المشاكل التي يولِّدها دعمُها لإسرائيل. ويؤكِّد أنّ دَعْم الولايات المتحدة لإسرائيل ذو انعكاسات سلبية «على المنطقة وعلى علاقات الولايات المتحدة معها.»

تَكْمن قوة مقارعة بلانكفورت هنا في سرده للتعارضات الكثيرة بين إسرائيل ولوبيها من جهة، وبين الإدارات الأميركية المختلفة على مدى أكثر من ثلاثة عقود من جهة ثانية: من إدارة فورد وحتى الإدارة الحالية. وقد ورد ذكرُ معظم هذه التعارضات في دراسة مارشايْمر ـ والت نفسها، وأكثرُها يدور حول سياسة إسرائيل الإستيطانية في الضفة وغزة.

د ـ نورمان فِنْكلستين.[2] من بين الردود على الدراسة تَبْرز مقالةٌ من صفحتين فقط لنورمان فِنْكلستين، نُشرَتْ على موقعه الإلكتروني الذي يَحْمل الاسم نفسه.

تتميَّز مقالةُ فنكلستين بأنّها لا تنتمي إلى المؤيِّدين ولا إلى المعارضين. وتَخْتصر هذا التمايزَ في عنوانها ذاته: «اللوبي: المسألة ليست إما كذا وإمّا كذا.» في هذه المقالة يتّفق الكاتب مع بعض ما جاء في دراسة ميرشايمر ـ والت، ويختلف مع الكثير منه. فهو يوافقها في أنّ اللوبي يقرِّر سياسةَ الولايات المتحدة في ما يخصّ الصراعَ الفلسطيني ـ الإسرائيلي حصرًا، بمعنى أنّ الولايات المتحدة تفضّل إنهاءَ مشكلة احتلال إسرائيل للضفة وغزة إذ لا مصلحةً إستراتيجيةً تُذْكر لها في هذه البقعة... بينما تفضّل إسرائيلُ الاحتفاظَ بها لأسباب إيدولوجية ونفسية أكثر من أيّ أمر آخر. ولكنّ فنكلستين يختلف مع بقية استنتاجات الدراسة، ولاسيَّما القول بأنّ إسرائيل تتحكَّم بسياسات الولايات المتحدة تجاه سائر قضايا الشرق الأوسط الأخرى. ويبرِّر الدعمَ الأميركي لإسرائيل بأنّ الأخيرة أثبتتْ جدارتَها لتكون حليفًا إستراتيجيّاً عندما هزَمتْ مصرَ وسوريا في ١٩٦٧. ويختتم بالقول «إنّ الولايات المتحدة سوف تُصْدر الأمرَ لإسرائيل بالانسحاب من الضفة وغزة حين يَبْلغ ضررُ الاحتلال الحدَّ الذي لا تتحمّله مصالحُ أميركا في المنطقة، وإنّ إسرائيل سوف تنفِّذ ذلك الأمر!»

والسؤال هو. «متى نَبْلغ ذلك الحدّ؟»

ويَنْصح فنكلستين بالتركيز على قضية توسيع دائرة الحوار والنقاش العام حول الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وكيفية الوصول إلى حلّ؛ وهذا هو ما يحاول اللوبي جاهدًا إبقاءَه مغلقًا لإدراكه أنْ لا مصلحةَ للنخبة الأميركية الحاكمة في إبقائه مستعرًا.

خاتمة

وأخيرًا، لا يسعنا إلاّ أن نشدِّد على أهمية الانخراط في العمل النشاطي على الساحة الأميركية لمناصرة قضايانا العربية، وعلى إمكانية التأثير في صناعة الرأي العام الأميركي والقرار السياسي الرسمي بالرغم من التحديات الظاهرة التي تواجه الجالية العربية الأميركية ومنظماتها الفاعلة.[3] ولنا في نجاح تجربة حركة مناهضة النظام العنصري في جنوب أفريقيا خيرُ دليل على أنّ التسلحَ بإيماننا بعدالة قضايانا، والعملَ الدؤوبَ على بناء التحالفات المبدئية مع قطاعات واسعة من المجتمع الأميركي، يشكّلان عاملَيْن أساسيَيْن من أجل الوصول إلى حقوقنا مهما بلغت الصعوبات.

صيدا (جنوب لبنان)

---

١ ـ بالمناسبة، يتقاطع جيمس پيتراس، المناهضُ للحرب هو أيضًا، مع بلانكفورت حول التشكيك بدوافع تشومسكي وتناقضاته في ما يختصّ بانتقاداته لإسرائيل وللدراسة المذكورة. (راجع مقالته المنشورة على موقع axisoflogic.com بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣)

٢ ـ قَدَّمَتْهُ مجلةُ الآداب عام ١٩٩٨ إلى القارئ العربي، ونَشَرتْ له مقالات وأبحاثًا في الأعداد التالية: (٥/٦ ـ ١٩٩٩)؛ (١١/١٢ ـ ١٩٩٩)؛ (٣/٤ ـ ٢٠٠١)؛ (٩/١٠ ـ ٢٠٠١)؛ (١/٢ ـ ٢٠٠٢)؛ (٩/١٠ ـ ٢٠٠٢). كما ترجم رئيسُ التحرير وأيمن حنّا حداد كتابه الشهير. **صناعة الهولوكوست** الذي صدر عن دار الآداب عام ٢٠٠١. (الآداب)

٣ ـ سنتناول موضوع اللوبي العربي ـ الأميركي في مقالات لاحقة.